الخاص يدل على فرد معين بجوهره وماديته والمعهد الخارجي يدل على ذلك
بواسطة اللام وكل لفظ يذكر ويراد لفظه هو علم من قبيل العلم الاشخاص
لان علم الاجناس والعلم المضاف هو ما وضع لشيء بعينه والعلم الاتفاقي
هو الذي يصير علما لا بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة او الكلية
لشيء بعينه خارجا او ذهنا والعلم ان كان مصدرا باب اوام فكنية
كنى في القاموس ابو العناهية لقب لابي اسحق بن سويد لانه كنيه وانما
يصدر باحدهما فان قصد به التعظيم او التحقير فهو لقب والا فهو اسم
وبعض اهل الحديث يجعل المصدر باب اوام مضافا الى اسم جوازا
او صفة كابي الحسن وكنية والى غير ذلك لغيا كابي تراب وقد الزمني
الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
معنى قالوا اللقب يمدح الملقب به او يذم معنى في ذلك اللقب
بخلاف الكنية فانه قد لا يعظم المكنى بها بل بعدها المصرح بالاسم
فان بعض النحويين نافى ان من يخاطب باسمه والكنى اولى وجوده تلوه
الاسماء العامة ثم تعرض له الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد سمي به
ذكرا او انثى وانسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم
والكنية واللقب واذا اجتمع الاسم والكنية واللقب كنت
في تقديمها احدهما بالخيار وليبدء الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم
اذا اجتمعت الثلاثة وقد من الكنية على الاسم ترجح باللقب فيظهر
حينئذ وجوب تاخيرا للقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم لانه
يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممتنع
ويجوز اجتماع الثلاثة لشخص واحد اذا قصد بكل واحد منها الا بعيد
بالآخر فمن الاول التضمية ايضاح وفي الكنية تكريم وفي التلقيب ضرب من
بل قد يجوز وقوع علمين لشخص واحد لا يرى ان الله سمى حبيبه محمدا واحمد
واذا اجتمع الاسم واللقب فالاسم ان لم يكن مضافا اضيف الى اللقب
كسعيد كرز لانه يصير المجموع بمنزلة الاسم الواحد وان كان مضافا
فانهم يؤخرون اللقب فيقولون عبد الله بطة ويقدم اللقب على
الكنية وهي على العلم ثم النسبة الى البلد ثم الى الاصل ثم الى
المذهب في الفروع ثم الى المذهب في الاعتقاد ثم الى العلم وقد يقدم
اللقب على الاسم ويجرون الاسم عليه بدلا او عطف بيان والعلم المنقول
لا يكون مضافا ومعرفا باللام واذا نحى العلم وسمي لزم ضد اللام
وان لوحظ فيه معنى الوصف فلا يلزم كالعباس والحسن ونحوهما

والنجم

والنجم للثريا من الاعلام التي لزم دخول اللام عليها وكذا الصعق
والصعاد ركا لفضل والعلاجاء استعمالها بالالف واللام
وبدونها والاعلام الغالبة التي سمي علاما اتفاقية وهي كان
في الاصل جنسا ثم كثر استعماله لواحد مع لام العهد قبل العلمية
يظهر اختصاصه حكمها لزوم اللام البتة ولا يجوز النزع مرة
والاثبات اخرى اذ اللام فيها كبعض العلم وبنية لا جزء بخلاف
الاعلام المنقولة من الصفة فان حكمها جواز الاثبات والنزع لان
القسم ما صار علما باللام حتى يكون كبعض اجزاء الكلمة بل دخلت لمحا
للوصفية الاصلية واما المنقولة من اسم جنس فان كان فيه اصله
المنقول عنه ما يشعر بالمدح او الذم جاز دخول اللام لمحا للاصل
والا فلا يجوز اصلا الا ان يكون مشتركا فالطرابي اذن اضافة العلم
واعلام الايام من الاعلام الغالبة فيلزمها شيء اثنين ويجوز حذف
جزء العلم عند الامن من الالتباس كما يجوز دخول اللام عند كونه مصدرا
او صفة والاعلام التي لامها لازمة في الاصل هي اجناس صارت
بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلو جرد وجب ان يجعل جنسيتها
مقدرة وادخلوا الالف واللام في كايات اليها يرد دون اعلام
الاناسي ايذانا بضعف تعريفها لان فائدة وضع اعلامها غير
راجعة اليها بل الى الاناسي وادخال اللام الوصفية ليس من قياسا في شيء
من الاعلام بل هو امر سماعي ذكر الدماميني وعلم الجنس للجمعية لا يجمع
فشل زغبون وقيصر علمان وليسا من اعلام الجنس للجمعية فلا يرد
من القول بوضع خاص في كل منهما لكل من يطلق عليه ويكفي
للتثنية الاعلام وجمعها محرد الاشتراك الا في الاسم لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف اسماء الاجناس واذا ذكر الوصف
لاسم العلم لم يكن المقصود من ذكر الوصف لتمييز بل تعريف كون ذلك
المسمى موصوفا بتلك الصفة فاذا قلنا الرجل العالم فالرجل
اسم لماهية ليتناول الاشخاص الكثيرين فاذا قلنا العالم كان المقصود
من ذلك الوصف تمييز هذا الرجل من سائر الرجال بهذه الصفة
واما اذا قلنا زيد العالم فلفظ زيد اسم علم وهو لا يفيد الا هذه الذات
للتثنية لان اسماء الاعلام وضعت مقامات الاشارات فاذا وصفناه
بالعالمية امتنع ان يكون المقصود منه التمييز عن الغير بل المقصود منه تعريف
ذلك المسمى بوصوفا بهذه الصفة العطف في اللغة الرد من شيء على شيء

العطف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)